S/PRST/2015/8

الأمم المتحدة



Distr.: General
22 March 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٤١١، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“.

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٣ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤.

”ويؤكّد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لجهود مجلس التعاون الخليجي ويثني على مشاركته في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن.

”ويؤيد مجلس الأمن شرعية رئيس اليمن، السيد عبد ربه منصور هادي، ويُهيب بكل الأطراف وبالدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد على تأييده الكامل للجهود التي يبذلها المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد جمال بنعمر، وللمفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، وعلى التزامه بهذه الجهود وبهذه المفاوضات.

”ويدين مجلس الأمن استمرار الإجراءات الانفرادية التي يتخذها الحوثيون والتي تقوّض عملية الانتقال السياسي في اليمن وتعرّض أمن البلد واستقراره وسيادته




230315 230315 15-04593 (A)



ووحدته للخطر، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء القصور في تنفيذ القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

”ويعرب مجلس الأمن عن استيائه لعدم استجابة الحوثيين لما طالبهم به المجلس في القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) من سحب لقواتهم من المؤسسات الحكومية، بما فيها تلك الواقعة في العاصمة صنعاء، وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات الأخرى، ورفع سيطرتهم عن المؤسسات الحكومية والأمنية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار عمليات الاحتجاز التعسفي من قبل جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، وهو ما يتعارض مع أحكام القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، ويكرّر طلبه الإفراج بأمان ومن دون شروط عن كلّ المحتجزين تعسُّفًا.

”ويرحّب مجلس الأمن برفع الإقامة الجبرية التي فرضها الحوثيون على رئيس الوزراء السيد خالد بحاح وعلى أعضاء آخرين في الحكومة.

”ويحثّ مجلس الأمن الجهات الفاعلة من غير الدول على الانسحاب من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك في جنوب اليمن، وعلى الامتناع عن القيام بأي محاولات للاستيلاء على هذه المؤسسات.

”ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات الضربات الجوية التي شُنت على القصر الرئاسي في عدن والهجمات التي تعرض لها مطار عدن الدولي. ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات المروعة التي شنت بالقنابل يوم ٢٠ آذار/مارس على مسجدين في صنعاء وصعدة، باليمن، والتي خلفت مقتل ما لا يقل عن ١٢٦ شخصا وإصابة آخرين كثر بجراح. ويحثّ مجلس الأمن جميع الأطراف على الامتناع عن الاستمرار في استخدام القوة العسكرية، وعن القيام بأي أعمال عسكرية هجومية وممارسة العنف بأوجه أخرى.

”ويكرّر مجلس الأمن دعوته التي حثّ بها كل الأطراف على الاتفاق على مواعيد لإنهاء عملية التشاور الدستوري، وإجراء استفتاء بشأن الدستور، وتنظيم انتخابات بموجب القانون الانتخابي الجديد عملا بالدستور الجديد، ثم الإعلان عن هذه المواعيد، ويطالبها في هذا الصدد بأن تتخذ كل الإجراءات المفضية إلى إنجاز هذه العملية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

''ويؤكد مجلس الأمن مُجدَّدا قلقه إزاء مقدرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الاستفادة من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، آخذا في الاعتبار أنّ أي أعمال إرهابية هي أعمالٌ إجرامية ليس لها ما يبررها مهما كانت دوافعها وأيًّا كان مرتكبوها وتوقيتها ومكان حدوثها.

''ويُعيد مجلس الأمن التأكيد على أنّ تسوية الوضع في اليمن تأتي من خلال عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة ومنظمة يقود زمامها اليمنيون وتلبي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب اليمني في حدوث تغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، حسبما ورد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه المتعلق بالأمن.

''ويدعو مجلس الأمن بقوة كلّ الأطراف، ولا سيما الحوثيون، إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه المتعلق بالأمن، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى التعجيل بإجراء مفاوضات شاملة لجميع الأطراف، بوساطة من الأمم المتحدة، تتناول أمورا من بينها المسائل المتعلقة بالحكم، وذلك من أجل مواصلة الانتقال السياسي بهدف التوصّل إلى حلٍّ توافقي، ويشدّد في هذا الصدد على أهمية التنفيذ التام للاتفاقات المبرمة وللالتزامات التي تم التعهد بها من أجل بلوغ تلك الغاية.

''ويؤكّد مجلس الأمن مناشدته كل الأطراف في اليمن، بمن فيهم الحوثيون والمسؤولون الحكوميون وقادة الأحزاب والحركات السياسية وأعضاء ما يسمى ''باللجان الشعبية''، أن تلتزم بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتنبذ أعمال العنف لبلوغ الأهداف السياسية، وتمتنع عن الأعمال الاستفزازية وعن كل الإجراءات الانفرادية الرامية إلى تقويض عملية الانتقال السياسي. ويشدّد مجلس الأمن على أنه ينبغي لكلّ الأطراف أن تتخذ خطوات ملموسة من أجل الاتفاق على حل سياسي توافقي لأزمة اليمن وتنفيذه وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل واتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه المتعلق بالأمن.

''ويرحّب مجلس الأمن باعتزام رئيس اليمن، السيد عبد ربه منصور هادي، المشاركة بحسن نية في المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة.

”ويرحّب مجلس الأمن باعتزام مجلس التعاون الخليجي الدعوة إلى عقد مؤتمر في الرياض، بناء على طلب من رئيس اليمن، تشارك فيه كل الأطراف اليمنية من أجل مواصلة دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، وسعيا لتكملة ودعم المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية تقيّد جميع الأطراف بالسماح لكلّ اليمنيين بالتجمع السلمي، دون خوف من التعرض للهجمات، أو الإصابة، أو الاعتقال، أو الانتقام.

”ويُهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما ينطبق من أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

”ويكرّر مجلس الأمن مطالبته كل الأطراف في اليمن بوقف جميع الأعمال العدائية المسلحة ضد شعب اليمن وسلطاته الشرعية، وتسليم الأسلحة التي تم الاستحواذ عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية، وذلك وفقا لأحكام اتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه المتعلق بالأمن.

”ويحث المجلس أيضا جميع الأطراف على تيسير وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ودون عوائق. ويكرّر أيضا تأكيد ضرورة أن تعمل كل الأطراف على ضمان سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون المساعدة، فضلا عن ضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير العمل الذي يقوم به المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد جمال بنعمر، ويشدّد على أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما يشمل مجلس التعاون الخليجي ومجموعة السفراء المعتمدين في صنعاء، والجهات الفاعلة الأخرى، بهدف الإسهام في نجاح عملية الانتقال.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يسعى إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السياسي.

”ويطالب مجلس الأمن كل الأطراف بالتنفيذ الكامل لقراراته بشأن اليمن، بما في ذلك القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد استعداده لاتخاذ المزيد من التدابير ضدّ أي طرف لا ينفّذ قرارات المجلس المتعلقة باليمن، ولا سيما منها القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)“.